اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

انزواء البطاقة التموينية

تطل من جديد البطاقة التموينية بمفرداتها الرديئة وآلية توزيعها المترهلة ووعود وزارتها الفارغة ، وأحلام مستحقيها من الفقراء ، ممن سئموا تصريحات مسؤولي وزارة التجارة الذين لم يبق عندهم سوى عصا موسى لينقلب السحر على الساحر.

الفتوى الجديدة للوزارة العتيدة أنها حجبت مفردات البطاقة التموينية عما يقرب من ٥٠٠ ألف عائلة فيما يبدو انه محاولة لمعالجة الخلل الأكبر في إستراتيجية الوزارة حيال جدلية البطاقة التموينية ، بعد أن أفتى المنظرون وأصحاب الرأي السديد بهذه الفتوى العظيمة.

لم نفارق خلال عملنا الإعلامي اليومي على مستوى الملاحقة الخبرية والتحليل والتحقيق الصحفي ومقالات الرأي منظومة البطاقة التموينية ، وتعاملنا مع هذا الملف الشائك الذي لم تقدر الوزارات المتعاقبة منذ مجلس الحكم ولحد اللحظة على الإتيان بمعالجات حقيقية لهذا الملف الذي يتعلق بتوفير الأمن الغذائي للمستهلك ولاسيما من هم بمستوى الفقر أو تحت خطه، أقول مرة أخرى تعاملنا بمهنية محايدة من دون المساس بأحد من أصحاب القرار في وزارة التجارة واقترحنا جملة مقترحات لعلنا نساهم في إبداء الرأي على طريقة التكامل مع التجربة العراقية الجديدة في طريقة التعاطي مع المشكلات الاقتصادية والخدمية ، إلا أننا وأقولها بمرارة لم نجد آذاناً صاغية ، واستمر الفشل تلو الآخر ، وإخفاق يلاحقه إخفاق ، والمواطن لم ينعم بمفردات هذه البطاقة التموينية، ولم يستلمها كاملة ولو لمرة واحدة على علاتها ، في وقت تتوالى تصريحات المسؤولين في وزارة التجارة عن قرب الحل من دون جدوى .

ويقولون (إذا عرف السبب بطل العجب) ، ومن هنا وبعد أكثر من ثماني سنين خلت لم نعرف سبب الإخفاق والتلكؤ والفشل في إدامة وانسيابية وتحسين مفردات البطاقة التموينية .

ولم يظهر علينا مسؤول واحد من جميع الوزارات المتعاقبة استطاع أن يقنعنا ويقنع السواد الأعظم من الناس بتبرير ولو واحد لمسيرة الإخفاق هذه .

سادتي في وزارة التجارة ، الوقت غير مناسب جداً لإلغاء البطاقة التموينية ، إذا كانت الأمور تتجه إلى الإلغاء ، ذلك أن شريحة مجتمعية واسعة أحوج ما يكون الآن لمفردات هذه البطاقة ، وقد تكون الفرصة المستقبلية مواتية في حال تحسين القدرة الشرائية للمستهلكين واستقرار الأسواق بمنظومة أسعار مستقرة والوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي ، ومن ثم الانصراف لاستثمار تخصيصاتها في مشاريع تنموية وإستراتيجية وخدمية.

ولكن لابد من التنويه مرة أخرى إلى أن استمرار وزارة التجارة في فشلها اللافت للنظر في إدارة ملف البطاقة التموينية ، خاصة إذا ما عرفنا أن هذه الوزارة ليس لديها إستراتيجية وواجبات أهم من إستراتيجية البطاقة التموينية ، حيث لابد من استنفار الجهود سعياً لتحقيق انسيابية واضحة في اختيار وتوزيع مفرداتها ، كما لابد لها من الأخذ بنظر الاعتبار آراء ومقترحات ورؤى الخبراء والمختصين بهذا الشأن سعيا لإيجاد حل سريع وناجع لهذا الملف الشائك .

قالوا إنها تصبّ في مصلحة الشرائح المجتمعية الفقيرة

برلمانيّون لـ(المدى): قرار حجب البطاقة التموينية عن ذوي الدخول العالية يُفترض أن يحسّن مفرداتها

□ بغداد/ احمد عبد ربه

ترنح التموينية بانتظار الضربة الحكومية القاضية

طالبت اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب بضرورة شمول أصحاب الدخول العالية من القطاع الخاص بقرار حجب البطاقة التموينية، مؤكدين أن ذلك يصب في مصلحة الشرائح الفقيرة .

وقالت عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب ناهدة الدايني لـ(المدى): إن النتائج التي توصلنا لها بعد الاجتماع مع وزارة التجارة لضرورة معرفة أصحاب الدخول العالية من التجار والمقاولين كي يتم حجب البطاقة عنهم ، مبينة أهمية العمل على وضع دراسة واضحة من خلالها نستطيع أن نحصر هذه الشرائح غير المحتاجة .

وأضافت الدايني : إن قرار الحجب متفق عليه من قبل اللجنة الاقتصادية في البرلمان ، لافتة إلى ضرورة إضافة هذه الحصة المستقطعة من أصحاب الدخول العالية إلى الفقراء .

من جهته اقترح عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب عامر الفايز سحب البطاقة التموينية على مراحل تحاشياً لعنصر المفاجأة .

وقال الفايز لـ (المدى) : إن البطاقة التموينية جاءت في ظرف استوجب على الدولة منحها للمواطن بسبب العقوبات الاقتصادية ابان تسعينيات القرن الماضي، مبيناً انه بعد التغيير السياسي في البلد عام ٢٠٠٣ شهد المستوى المعيشي تطوراً في ارتفاع القدرة الشرائية .

وأضاف الفايز : إن حجب البطاقة عن أصحاب الدخول العالية يوفر للفقراء المواد الغذائية بشكل سلس وجيد ، لافتاً إلى ضرورة وضع آلية مناسبة تعرف من خلالها أصحاب الدخول المرتفعة من مقاولين وتجار.

إلى ذلك اعتبرت الخبيرة الاقتصادية عامرة البلداوي الإجراء الذي اتخذته وزارة التجارة بحجب ٥٠٠ عائلة من أصحاب الرواتب العالية من القطاع العام يصب في مصلحة الشرائح الفقيرة من المواطنين مشيرة إلى ضرورة وجود إجراء يتم من خلاله معرفة أصحاب الدخول المرتفعة من القطاع الخاص.

وقالت البلداوي لـ (المدى) : إن وجود ٢٣ ٪ من الفقراء يستلزم أن تقوم الوزارة بهذا الإجراء مبينة أنه لا يجوز أن تستنزف أموال الموازنة لأناس غير محتاجين لها .

وقد أعلن وزير التجارة والصناعة أن عدد العوائل المشمولة بقرار الوزارة حجب حصة البطاقة التموينية عنهم بلغ حالياً أكثر من ٥٠٠ ألف عائلة، لافتاً إلى أن تعداد السكان العام في العراق عبر حاجز ٣٣ مليون نسمة.

وكانت وزارة التجارة والصناعة قد أشارت في وقت سابق من العام الماضي إلى أن عدد الموظفين الحكوميين من أصحاب الرواتب العالية في البلاد والذين كان قد تم حجب حصة البطاقة التموينية عنهم خلال العام الماضي يبلغ نحو ٤٠٠ ألف موظف.

وأفاد وزير التجارة خير الله حسن في تصريحات صحفية أن عدد المشمولين بقرار وزارة التجارة والصناعة حجب حصة البطاقة التموينية عن أصحاب الرواتب التي تبلغ ١،٥ مليون دينار فما فوق في العراق بلغ حالياً أكثر من ٥٠٠ ألف عائلة ، مشيراً إلى أن الوزارة اعتمدت في إصدار نسخة البطاقة التموينية الجديدة للعام الحالي نظاماً جديداً من المؤمل أن يحول دون التلاعب بها.

وأضاف حسن أنه وفق البطاقة التموينية الجديدة للعام الحالي فإن تعداد السكان في العراق يبلغ ٣٣ مليوناً و ٥٠٠ ألف نسمة ينحصرون في ٧ ملايين عائلة"، منوهاً إلى "استمرار الوزارة في عملية توزيع النسخة الجديدة من البطاقة التموينية وهو ما من شأنه كشف التعداد العام للسكان في البلاد. ويذكر أن وزارة التجارة توفر مواد غذائية ضمن البطاقة التموينية لـ ٣٣ مليون مواطن في العراق وبوجود ميزانية تبلغ ٤ ترليونات دينار فإن حصة كل مواطن منها شهرياً سيبلغ نحو ١٠ آلاف دينار وهو ما لا يمكن به توفير تسعة كيلوغرامات من الطحين ولتر من زيت الطعام وثلاثة كيلوغرامات من الرز وكيلوغرامين من السكر للمواطن شهرياً بالإضافة إلى توفير كيلوغرام و٤٥٠ غراماً من مادة الحليب للأطفال الرضع".

وفي وقت سابق طالبت الوزارة بتخصيص ٦ تريليونات دينار لتوفير مواد البطاقة التموينية للعام الحالي، مشيرة إلى استمرار قطع حصة البطاقة التموينية عن الموظفين من أصحاب الرواتب العالية خلال العام الحالي.

وتقول الوزارة إنها بصدد إبرام عقود مباشرة مع شركات ومصانع الأغذية لتوفير مفردات البطاقة التموينية"، موضحة أن هذه الخطوة تهدف إلى منع تأخر وصول تلك المواد إلى العراق بالإضافة إلى ضمان جودة أفضل في المواد التي يتم توفيرها.

تحذيرات من مغبّة دخول شركات استثمارية غير رصينة

□ البصرة/ متابعة المدى

حذر المستشار الاقتصادي في مكتب التجارة الدولية والنقل توفيق المانع من مغبة دخول شركات غير معروفة إلى العراق لغرض الاستثمار كون نتاجها سيكون رديئا وغير مطابق للمواصفات العالمية، مما يسبب مشاكل اقتصادية للبلد . وقال المانع (للوكالة الإخبارية للأنباء): يجب التدقيق في هوية الشركات الراغبة بالاستثمار او فتح معامل صناعية لها داخل العراق من ناحية السمعة والإنتاج والرأسمال الذي تمتلكه كون الموازنة الاستثمارية العراقية لا تكفي لسد نفقات عملية تنمية وبناء المشاريع الاستثمارية، وتابع: وذلك لتجنب المشاكل الاقتصادية التي ربما تحدث نتيجة تلكؤ الشركات في عملها، منوهاً بأنه إذا كانت الشركة غير رصينة فستنتج سلعا غير مطابقة للمواصفات العالمية مما سيسبب الأذى للمواطن العراقي. وتابع : أن العراق يفتقر إلى المنتج المحلي نتيجة توقف المعامل التابعة لوزارة الصناعة، وعدم إعطاء الدور الفاعل للقطاع الخاص لفتح معامل صناعية له مما أدى إلى الاعتماد على الاستيراد الخارجي لسد حاجته الضرورية من السلع الاستهلاكية، داعياً إلى تفعيل كافة المعامل العراقية والاستفادة من الخبرات العالمية من خلال تلك الشركات العاملة في العراق من اجل بناء الاقتصاد العراقي والاستغناء عن الاستيراد الخارجي للسلع. وبين أن العراق يمتلك معامل صناعية كبيرة، لكنها متوقفة وغير مفعلة نتيجة زيادة تكلفة المنتج المحلي مقارنةً بالمنتج المستورد، مشدداً على ضرورة وضع الحلول والخطط الدقيقة لمعالجة هذا الموضوع .

برلماني: النيّة تتّجه لتعديل قانون النفط

□ بغداد/ متابعة المدى

قال عضو لجنة الطاقة والنفط النائب فرات الشرع ان النية تتجه لتعديل قانون النفط والغاز بطريقة تخدم جميع الأطراف لتمرير القانون والتصويت عليه، مؤكداً أن تأخر إقراره ساهم بتأزم العلاقة بين أربيل وبغداد . وقال الشرع (للوكالة الإخبارية للأنباء) : إن تأخر إقرار قانون النفط والغاز وعدم التصويت عليه من قبل مجلس النواب زاد حدة الخلاف بين حكومتي كردستان والحكومة الاتحادية، كما أن الخلافات السياسية المستمرة ساهمت بعدم إقرار هذا القانون المهم للشعب العراقي، لأن كل طرف يفسر الدستور بما يلائمه ويخدمه. وأضاف : هناك نية للرجوع إلى الكيانات السياسية وزعماء الكتل النيابية، على أن يكون هناك ترشيد لبعض فقرات قانون النفط والغاز بحيث لا تؤثر على جوهر فقراته القانونية، إضافة إلى سد الثغرات الموجودة في القانون لتمريره وإقراره، وحل كل الخلافات السياسية، داعياً إلى الرجوع إلى الدستور كون فقراته واضحة لحل جميع النزاعات السياسية.

البرلمان يعتزم تعديل قانون الاستثمار

□ بغداد/ متابعة المدى

شكل مجلس النواب لجنة لتعديل قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة (٢٠٠٦)، وإزالة المعوقات من أمام المستثمرين .

وقالت عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النائبة نورة البجاري (للوكالة الإخبارية للأنباء) : عقد مؤتمر خاص بالاستثمار في مجلس النواب وبحضور كل من رئيس المجلس ورئيس الهيئة الوطنية للاستثمار ورؤساء وممثلين عن الهيئات الاستثمارية في المحافظات، لمناقشة أسباب تأخر العملية الاستثمارية في العراق وأهم المشاكل التي يعاني منها المستثمر عند مجيئه إلى البلد، ووضع النتائج والحلول لإزالة جميع المعوقات ودفع عجلة الاستثمار في العراق.

وأضاف: أن المؤتمر خرج بـ(٩) توصيات أهمها توفير الأراضي للمشاريع الإستراتيجية الكبيرة بفترة لا تتجاوز (٣٠) يوماً وتكون الأرض صالحة من كل الشوائب عن تسليمها إلى المستثمر، كون الأراضي تعد لحد المشاكل التي يعاني منها المستثمر.

وتابعت البجاري: تم الاتفاق على تشكيل لجنة مكونة من كل من اللجنة الاقتصادية النيابية وممثلين عن الهيئات الاستثمارية وممثلين عن القطاع الخاص والخبراء في الشأن الاقتصادي لتعديل فقرات قانون الاستثمار رقم (١٣) لعام (٢٠٠٦)، لوضع التسهيلات أمام المستثمرين، بالرغم من أن القانون قد تم تعديله مرة واحدة لكنه ما زال لا يفي بالغرض الحقيقي وهو الاستثمار.

أوساط نيابية وخبراء يطالبون بضبط الحدود لإيقاف ظاهرة تهريب النفط

□ بغداد/ متابعة المدى

وصف خبراء نفطيون واقتصاديون آخرون التهم المتبادلة ما بين حكومتي أربيل وبغداد بشأن تهريب النفط الخام العراقي إلى الخارج وتحديداً إلى (إيران)، بالظاهرة "الخطرة" كونها تهدد الاقتصاد العراقي المعتمد كلياً على الإيرادات النفطية المتحققة من الصادرات النفطية.

ودعوا في تصريحات صحفية نقلتها (الوكالة الإخبارية للأنباء) إلى ضرورة معاقبة المتورطين بهذه الجريمة، والسيطرة على المنافذ الحدودية للحد من هذه الظاهرة.

وقال عضو لجنة الطاقة والنفط النائب فرات الشرع : إذا كانت هناك أدلة وبراهين تثبت وجود عمليات لتهريب النفط العراقي سواء في إقليم كردستان او في بقية المحافظات العراقية فلا شك أن هذه العملية ستؤثر سلباً وبشكل كبير على الاقتصاد العراقي كونه ريعياً يعتمد على الإيرادات المالية التي تأتي من النفط، مؤكداً أن الموضوع يحتاج الى المتابعة والتحقق في العملية لغرض معرفة الحقائق، ومحاسبة المقصرين في حال حدوث ذلك . واضاف : تم تشكيل لجان برلمانية من قبل رئاسة مجلس النواب تمثل جميع الكتل النيابية المشاركة في العملية السياسية لمتابعة الموضوع والتحقق فيه كونه خطرا يمس مصالح الشعب العراقي ويهدد اقتصاده، وستوافينا هذه اللجنة بالتقارير المفصلة عن الموضوع ، وبعدها سنتخذ الإجراءات الصارمة بحق الذين يقومون بتهريب النفط .

الى ذلك قال النائب عامر حبيب الخيزران : أن الثروة النفطية هي ملك للشعب ، وخط أحمر لا يمكن أن يتجاوز عليها احد ولا يمكن أن تكون من حصة الآخرين ، محذراً من استمرار إيران بالتدخل بالشأن النفطي ، وسرقتها النفط من خلال الحقول المشتركة وتهريب النفط إليها .

من جانبه قال المحلل الاقتصادي إبراهيم المشهداني أن العمليات التي تحدث عنها المسؤولون الحكوميون بشأن وجود عمليات تهريب النفط الخام من إقليم كردستان ما زالت غير مؤكدة ولا يمكن لأحد أن يصدقها إلا في حال وجود أدلة تثبت ذلك، لأنها تعد اتهامات سياسية ليست جديدة على الساحة العراقية .

وأضاف المشهداني : في حال وجود تقارير ووثائق تثبت بأن هناك عمليات لتهريب النفط العراقي من جميع محافظات العراق ليس فقط في الإقليم فهذه المسألة خطيرة وتهدد الاقتصاد العراقي كونه معتمدا على إيرادات النفط، لأن الكميات المهربة من إقليم كردستان بحسب تصريحات المسؤولين قليلة ولا تساوي شيئا إلى الخارج .

وأشار إلى أن إيران بلد متطور ومحاصر اقتصادياً وربما تعمل كل شيء في سبيل مصلحتها وتجنب اقتصادها من التدهور، وتابع: إيران قد تلعب دورا في عملية تهريب النفط العراقي لها لإنقاذ اقتصادها من الحصار المفروض عليها .

ودعا المشهداني الى محاسبة الشخصيات والجهات التي تقوم بعملية تهريب النفط .

فيما بين الخبير النفطي حمزة الجواهري أن النفط هو ملك للشعب العراقي حسب ما نص عليه الدستور ويجب على الجميع الالتزام بما ورد في الدستور العراقي، لذا فإن التصريحات السياسية التي أكدت وجود عمليات لتهريب النفط الخام العراقي في حال حدوثها فعلاً فإنها ستؤدي الى خسارة كبيرة للاقتصاد العراقي، مما سيؤثر سلباً على الموازنة العامة كونها معتمدة على الإيرادات المالية النفطية .

وقال الجواهري : يجب أن لا يتم تصديق ما طرحه السياسيون بخصوص تهريب النفط إلا بوجود تقارير حقيقية موثقة تدل على وجود هكذا عمليات كونها لا زالت تهما متبادلة عارية من الصحة .

وأضاف الخبير النفطي: أن كميات النفط المتوقفة عن التصدير في إقليم كردستان والتي كان يجب أن تضخ (١٧٩) الف برميل في اليوم الواحد ستخسر العراق ما يقارب (٩) مليار دولار خلال هذا العام وفق سعر برميل النفط الحالي، فهذه تعد خسارة ليس فقط للشعب العراقي كافة سواء العربي أو الكردي .

بينما استبعد الخبير الاقتصادي ماجد الصوري صحة التصريحات التي تدلي بأن هناك عمليات لتهريب النفط العراقي الى الخارج، مبيناً لا يمكن تصديق الكثير من القضايا الإعلامية وحتى التي تصدر من قبل المسؤولين، لأن هناك صراعات سياسية خفية أدت الى النزول الى هذا المستوى من الاتهامات من قبل المسؤولين الحكوميين في الدولة.

وأضاف : أن الاتهامات لا تؤدي الى نتائج جيدة بل انها ستؤدي الى إرباك العمليتين السياسية والاقتصادية في البلد، داعياً الى الجلوس الى طاولة مستديرة لحل كافة النزاعات السياسية فيما بين الكتل بدلاً من اللجوء الى التهم الباطلة.

وتابع الصوري: إذا كانت الحكومة مصرة على هذا الموضوع وكانت تعلم بأن هناك عمليات لتهريب النفط، متسائلاً لماذا لم يتم السيطرة على الحدود العراقية والقبض على المهربين؟، وتابع: أن العراق يمتلك اكثر من مليون ونصف عنصر امني بحسب تصريحات بعض المسؤولين، لذا فيمكن لهم ان يحموا الحدود العراقية ويحدوا من العمليات غير القانونية.

وكان الحكومة الاتحادية قد اتهمت على لسان كل من نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني ووزير النفط عبد الكريم لعيبي عن وجود عمليات لتهريب النفط الخام العراقي من اقليم كردستان الى ايران، وألقت خسائر كبيرة في الموازنة العامة منذ العامين المنصرمين بحدود (٥) مليار دولار، من جهتها اتهمت أيضا كتلة التحالف الكردستاني على لسان الناطق باسمها فرهاد الاتروشي بأن هناك شخصيات سياسية حكومية مسؤولة عن تهريب كميات كبيرة من النفط العراقي الى كل من إيران وإسرائيل .